رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية: هدف الاعتقالات الأخيرة إعادة الهيبة للسلطة الأمنية بعد تعيين اللواء محمد ناصيف معاونا للشرع

المعارضة السورية تقرر الحد من نشاطاتها بعد حملة الاعتقالات الاخيرة

دمشق ـ من ثناء الإمام:

قال ناشط في مجال الحريات وحقوق الإنسان في سورية إن صف المعارضة اتسع ليشمل يمينيين ويساريين، إلا أنه أشار الى أنها اتخذت قراراً بالحد من نشاطاتها بعد الاعتقالات الأخيرة «التي عبرت عن تصعيد رسمي».

وأشار الناشط الحقوقي والمعارض في آن، الى أن المعارضة في وضعها الراهن والتي تضم مروحة واسعة من القوى من أقصى اليمين الى أقصى اليسار «تستفز» السلطات السورية.

وقال إن «المعارضة انتقلت من نطاق ضيق محصور في كل حزب وكل تجمع صغير الى هيئة واسعة تضم كل ألوان الطيف المعارض من أقصى اليمين الى أقصى اليسار الأمر الذي يغيظ السلطات».

وكان مثقفون ونشطاء سوريون وقعوا نهاية العام المنصرم على «إعلان دمشق» الذي ضم أطياف المعارضة، بما في ذلك جماعة الأخوان المسلمين المحظورة والتي يمكن لأي منتم لها التعرض لعقوبة الإعدام وفقا للمادة 49.

وقال المصدر عينه إن «المعارضة قررت خلال الفترة الأخيرة تخفيف نشاطاتها وكذلك التخفيف من تصريحاتها وظهورها العلني وذلك بسبب الاعتقالات الأخيرة التي عبرت عن تصعيد رسمي تجاه المعارضة في محاولة لإخافتها».

وكانت السلطات الأمنية اعتقلت خلال الأسبوعين الأخيرين نحو 13 معارضا وناشطا وحقوقيا بينهم الكاتب ميشال كيلو والمحامي أنور البني، فيما ترددت معلومات عن تدهور وضع الأخير الصحي إضافة الى 3 معارضين آخرين.

وأطلقت السلطات سراح 3 من المعتقلين، فيما احالت العشرة الآخرين الى القضاء العادي والقصر العدلي في خطوة اعتبرتها المعارضة أنها «ناقصة على الرغم من إيجابيتها».

واتهمت السلطات النشطاء «بتوقيع إعلان بيروت ـ دمشق» الصادر الشهر الماضي والذي يدعو الى تصحيح العلاقات بين البلدين وقد وقع عليه نحو 250 مثقفاً من الجانبين.

وقال مصدر مطلع لـ«يونايتد برس أنترناشونال» إن «المعارضة صعدت اللهجة كثيراً في الآونة الأخيرة ولم يتعرض لها احد لأنها معارضة داخلية تنتقد سياسات الحكومة والفساد وتتعاطى مع جميع القضايا الداخلية».

وأضاف «إلا أن توقيعها على بيان يتضمن نقدا للسياسة الخارجية يعتبر خارج حدود عملها».

ورأى المصدر أن «هؤلاء حاولوا الضغط على سورية من خلال النفاق لجماعات معادية للبلاد في لبنان وتناسوا القتل في فلسطين والعراق».

وأضاف «لو أن المعارضة قررت التعاطي مع الشأن الخارجي ووقعت بيانا يشمل انتقادات للممارسات الأمريكية والإسرائيلية في العراق وفلسطين وأضافت إليه الدعوة لتصحيح مسار العلاقات بين لبنان وسورية لما تعرض لها أحد».

وقال رئيس تحرير صحيفة «الثورة» الرسمية عبد الفتاح عوض لـ«يونايتد برس انترناشيونال»، «أنا كصحافي ومن وجهة نظر شخصية، أعتقد أن موضوع الاعتقالات جاء نتيجة للطريقة التي عبر بها هؤلاء عن رؤيتهم وخصوصا في تزامن الإعلان مع أشياء أخرى أبرزها القرار 1680» الذي دعا سورية الى ترسيم الحدود مع لبنان فضلاً عن تبادل التمثيل الدبلوماسي.

وأضاف عوض إن «السلطات لم تتعامل مع الكل بالطريقة نفسها، لا سيما أن من أكد عدم توقيعه على البيان على الرغم من ظهور اسمه في لائحة الموقعين عليه». واعتبر أن الانزعاج الأكبر هو «من الأشخاص الذين نظموا هذه العملية في سورية»، مشيرا الى أنهم «ليسوا بالضرورة مثقفين يعكسون وجهات نظر باقي المثقفين في البلاد وإنما جزء من الجمهور السوري له موقف ورؤية عبر عنها بطريقة قد تكون استدعت الاعتقال». واعتبر المعارض عمار القربي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية أن «هدف الاعتقالات الأخيرة إعادة الهيبة الى السلطة الأمنية خصوصا أن هذه المؤسسة شهدت إعادة هيكلة كتعيين اللواء محمد ناصيف معاونا لنائب الرئيس للشؤون السياسية فاروق الشرع». ورأى أن أسباب الاعتقالات «كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي».

وأضاف القربي إن «إعادة الهيبة الى الدولة الأمنية من أهم الأسباب الداخلية خصوصا في ظل الضغوط التي تتعرض لها البلاد» سواء ما يرتبط منها بالملف الفلسطيني أو اللبناني أو قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

وفي إشارة الى أن النظام استعاد الى حد ما قوته قال القربي «هناك شبه ارتياح حيال الوضع الإقليمي إذ أن السلطات السورية تشعر أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد تغير بعد تسليط الضوء أكثر على الملف النووي الإيراني والانشغال اليومي به».

وأضاف أن «فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة أكسب سورية ورقة رابحة خصوصا وأنها الدولة الأكثر تعاط مع القضية الفلسطينية» بينما «انتقلت القوى المعادية لسورية في لبنان وعلى رأسها قوى الرابع عشر من آذار من موقف المهاجم لسورية الى موقف المدافع عن وجهات نظرها».

وأعتبر القربي أن تقرير المحقق الدولي في قضية اغتيال الحريري سيرج برامريتس يختلف عن تقرير سلفه ديتلف ميليس «إذ أنه أشاد بالتعاون السوري ولم يتحدث عن مذكرات اعتقال».

واعتبر الرد السوري القوي على بيان الاتحاد الأوروبي «رسالة من النظام الى الغرب تؤكد أنه ليس ضعيفا كما أنه يعكس طبيعة العلاقات المتوترة مع الاتحاد حاليا».

وكان الاتحاد أصدر بياناً انتقد فيه الاعتقالات الأخيرة معرباً عن القلق من تصاعد وتيرتها في البلاد.

وتوقع القربي «استمرار حالات التضييق والاعتقالات» رابطاً الأمر كله «بالحالة السياسية في الداخل وبالظرف الإقليمي والدولي» وأن «الوضع مفتوح على تصعيد أكبر».

وكان المحرر السياسي في صحيفة «تشرين» الحكومية كتب أن «الاعتقالات لم تطل المسالمين والمدافعين عن حقوق الإنسان وإنما أحالت من تطاول على القانون وحاول إثارة نعرات طائفية الى القضاء».

ويواجه المعتقلون تهما تتراوح بين «إضعاف الشعور القومي وإثارة نعرات طائفية وإشاعة أنباء كاذبة ومحاولة قلب النظام بالقوة» وكلها تهم تتراوح عقوبتها بين الاعتقال المؤقت والمؤبد.

وقد أدى إعلان بيروت ـ دمشق الى حصول ارباك في صفوف منظمات تعنى بحقوق الإنسان.

وقالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية» التي يرأسها عبد الكريم الريحاوي في بيان إنه «انطلاقا من المصداقية والالتزام بالعمل الحقوقي الصرف فإننا نؤكد على أن لا علاقة لسواسية بالموقعين باسمها على بيان إعلان دمشق بيروت».

وأضاف البيان أن «الأشخاص الذين وقعوا باسم سواسية لا يعبرون عن المنظمة وإنما يمثلون أنفسهم وقد تم طرد بعضهم من المنظمة لأسباب أخلاقية ولتورطهم في علاقات مشبوهة مع بعض الجهات».

وإذ «طالب البيان المنظمات الحقوقية السورية بإتباع أقصى درجات الحذر لعدم الوقوع في مطب العمل السياسي القاتل حرصا على مستقبل العمل الحقوقي»،

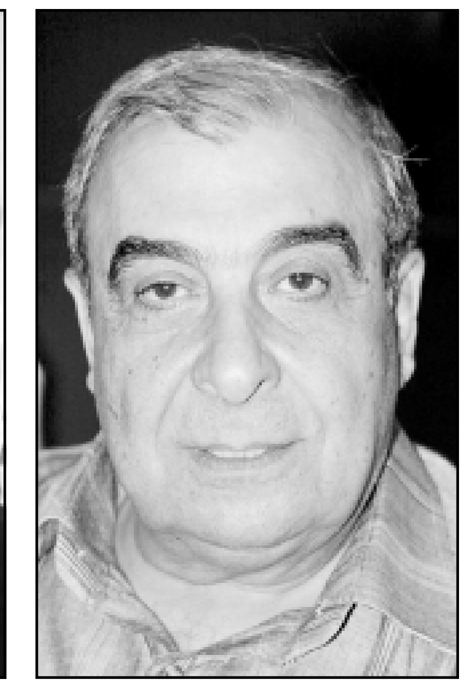
ميشيل كيلو

عارف دليلة

كمال لبواني

فقد رأى أن «رد فعل السلطات القاسي حيال الموقعين على البيان لا يتناسب مع ما قام به هؤلاء».

وطالب البيان «الحكومة السورية بالإفراج فورا عن الموقعين وعن كافة معتقلي الرأي والضمير».

وفي بيان منفصل لرئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان عمار القربي جاء أن «المنظمة تبين أن توقيع بعض أعضائها على الإعلان لا يعكس موقف المنظمة وسياساتها وإنما يقع خارج اختصاصها ومن وقع فهو يعكس وجهة نظره وآراءه وموقفه الشخصي».

وناشد البيان رئيس الجمهورية «أن يأخذ بالاعتبار النوايا الطيبة لغالبية الموقعين ودعاه للعفو عنهم».

وشهدت سورية منذ وفاة الرئيس حافظ الأسد صعوداً لحركات وتجمعات المعارضة في ما أطلق عليه بعد استلام نجله بشار «ربيع دمشق».

إلا أنه في تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي ومع صدور ما أطلق عليه «إعلان دمشق» الذي ضم نحو 300 شخصية مستقلة معظمها يحتل وضعا متميزا علميا أو اقتصاديا أو مجتمعيا، وما أعقبه من لقاءات كانت تجري بين رموز المعارضة تحت عنوان «منتدى الأتاسي» تغيّر الوضع الداخلي وبدأت السلطات بحملات اعتقال لناشطين.

وازدادت الأمور تعقيداً مع إعلان نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام من فرنسا في ديسمبر الماضي انشقاقه عن النظام الذي كان أحد اركانه لمدة ثلاثين عاماً ومن ثم إعلانه مع جماعة الاخوان المسلمين «جبهة الخلاص الوطني» من بروكسل وان الهدف من ذلك تغيير النظام بـ«وسائل سلمية».

واعتبر مراقبون ان السلطة السورية تعمد حالياً الى استعمال المتشددين الإسلاميين للإيعاز للغرب بأنهم البديل عنها، ويسوقون في هذا السياق مفارقتين الأولى تتمثل في التعاطي مع جودت سعيد «الذي قدم نموذجاً منفتحاً للإسلام..لأن السلطات لا تحبذ هذا النموذج وتراهن على إبراز النموذج المتخلف الذي يفزع الغرب».

أما المفارقة الثانية، بحسب المراقبين، فتتمثل بتبني السلطات لبعض الإسلاميين المنفتحين والمحسوبين عليها أمثال العضو في مجلس الشعب (البرلمان) الدكتور محمد حبش لتقديم بدائل للشارع المتعاطف مع الإسلام عن الحركات الأصولية المتشددة كالأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي.

في كل الأحوال، تشهد سورية حالياً مرحلة تبقى نهايتها رهناً في ما ستحمله الأيام المقبلة من نهايات.(يو بي أي)

المحكمة العليا الاسرائيلية ترفض اصدار امر احترازي لوقف انتهاك المقبرة الاسلامية

دائرة اراضي اسرائيل تنتهك حرمة مقبرة قرية كفر لام المهجرة عام 1948 وتسوق لشقق سكنية لليهود على اراضيها

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

تواصل شركات اسرائيلية بمبادرة مستوطنة «هبونيم» الواقعة شمال البلاد، والتي اقيمت على انقاض قرية كفر لام المهجرة عام 1948، ودائرة اراضي اسرائيل انتهاكها لمقبرة قرية كفر لام المهجرة عام 1948، وتقوم جهات اسرائيلية بأعمال حفريات واسعة ونبش للقبور، في حين ستباشر بأعمال انشائية للبنى التحتية لشقق سكنية تخطط لاقامتها على ارض المقبرة، في نفس الوقت تقوم دائرة اراضي اسرائيل بحملة تسويقية لبيع قسائم لشقق سكنية مخطط اقامتها على ارض المقبرة.

وقد كشفت مؤسسة الاقصى الانتهاك الحاصل خلال زيارة ميدانية لارض المقبرة وحاولت خلال جلسات مع مسؤولين في مستوطنة «هبونيم» اقناعهم بالتوقف عن انتهاك المقبرة والغاء المشروع الذي باشروا فيه، الا ان هذه المحاولات لم تجد اذانا صاغية من قبل المسؤولين الاسرائيليين مما اضطر مؤسسة الاقصى للتوجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية بطلب استصدار امر احترازي يمنع تنفيذ اعمال حفرية، او انشائية او ادخال مواد بناء الى ارض المقبرة الاسلامية في قرية كفر لام، كما طالبت المؤسسة استصدار امر مشروط واحترازي لكل من مستوطنة «هبونيم» ودائرة اراضي اسرائيل وسلطة الاثار ان يوضحوا لماذا من المسموح ان ينفذوا اعمال بنى تحتية وتسويق قسائم للبناء على ارض المقبرة الاسلامية في قرية كفر لام المذكورة.

وقد قدم محامي مؤسسة الاقصى محمد سليمان طلب الالتماس باسم مؤسسة الاقصى لاعمار المقدسات الاسلامية وباسم الحاج محمد احمد طنيب من سكان قرية كفر لام المهجرة والذي يسكن اليوم في قرية الفريديس المجاورة.

واكد محامي المؤسسة في التماسه المدعم بالصور الفوتوغرافية حصول نبش واعمال حفريات وانتهاك قبور المسلمين في مقبرة كفر لام، في حين اكد في التماسه ان نبش القبور وحفرها غير جائز في الشريعة الاسلامية وكذلك في القوانين الدولية، وان قدسية المقابر ابدية في الشرع الاسلامي.

المحكمة العليا الاسرائيلية من جهتها لم تصدر امرا احترازيا فوريا، بل امهلت الاطراف المدعو عليها تقديم ردها خلال ثلاثين يوما، مما يعني ان انتهاك المقبرة سيتواصل الى حين تعقد او تعطي المحكمة العليا قرارا بهذا الشأن، من جهتها استهجنت مؤسسة الاقصى قرار المحكمة، والذي قد يعطي فرصة للاطراف الاسرائيلية بمواصلة انتهاكها والقيام بحفرياتها ونبشها للقبور الاسلامية على ارض مقبرة كفر لام.

وفي سياق متصل اصدر فضيلة القاضي عدنان عبد الحميد عدوي، قاضي المحكمة الشرعية في حيفا قرارا شرعيا بعدم المس بقدسية المقبرة المذكورة، او في شواهد القبور الموجودة في مقبرة كفر لام، وعدم نبشها، والامتناع عن نقل عظام موتاها الى اماكن اخرى، وعدم طمسها وطمس معالمها، وعدم البناء عليها، او مكانها، او فوقها لقدسيتها ولحرمتها الابدية، لان ذلك يصب في مصلحة الامة، ويحفظ لها كرامة موتاها، وكل من يخالف هذا القرار، سيتعرض للعقوبات التي ينص عليها القانون.

يشار الى ان القرية كانت مبنية على تل من الحجر الرملي في السهل الساحلي، وتبعد نحو كيلومتر عن شاطئ البحر، وكان خط سكة الحديد الساحلي يمر على بعد مئتي متر تقريبا الى الغرب من القرية، واستنادا الى الجغرافي العربي، ياقوت الحموي انشئت بلدة كفر لام قرب قيسارية بأمر من الخليفة الاموي هشام بن عبد الملك (724م ـ 743م) ، وقد بنى الصليبيون فيها قلعة دعوها كفرلية، استولى المسلمون عليها في سنة 1265.

ونفذت عدة عمليات عسكرية اسرائيلية خلال الايام العشرة بين هدنتي الحرب (8 ـ 18 تموز/يوليو 1948) ، نجم عنها احتلال سلسلة من القرى الواقعة الى الجنوب من حيفا مباشرة، وقد شنت واحدة من صغرى هذه العمليات على كفر لام، وهذا الهجوم المحدود وقع في 15 ـ 16 تموز (يوليو)، واحتلت كفر لام والطيرة والصرفند وجاء انه تم خلال هذه العملية استخدام المساندة النارية من القوات البحرية لاول مرة، اذ اشتركت في هذا الهجوم سفينتان حربيتان صوبتا نيران اسلحتهما الخفيفة في اتجاه قريتي كفر لام والصرفند. في سنة 1949 انشأ على انقاض القرية المهجرة المستجلبون من افريقيا وبريطانيا مستوطنة «هبونيم»، وفي سنة 1949 انشئت مستوطنة اخرى هي «عين ايالا» جنوبي شرقي الموقع على اراضي القرية ايضا.

مدير «منبر النزاعات» واستخباراتي مخضرم في فض المشاكل الصعبة يحدد هوية المسؤولين عن تجويع الفلسطينيين

اليستر كروك: استمرار المقاطعة الدولية لحماس سيهدد أمن فلسطين والعالم والمطلوب التفاوض مع الحكومة الفلسطينية بطريقة جورج ميتشيل

لندن ـ «القدس العربي» من سمير ناصيف:

نبه اليستر كروك مدير مؤسسة «منبر النزاعات» والمتخصص في المفاوضات مع القيادات الفلسطينية، بعد عودته من جولة في لبنان وفلسطين، بان استمرار المقاطعة الدولية لحكومة حماس الفلسطينية المنتخبة سيؤدي لانطلاق انتفاضة ثالثة وسيهدد الوضع الامني في فلسطين وفي منطقة الشرق الاوسط والدول الاوروبية التي تتواجد فيها مجموعات اسلامية كبيرة.

وكان كروك، المسؤول السابق الكبير في الاستخبارات الخارجية البريطانية ومستشار شؤون الشرق الاوسط للمسؤول الاوروبي خافيير سولانا والعضو السابق في لجنة جورج ميتشيل لمعالجة الوضع الفلسطيني، يتحدث بدعوة من «معهد الشرق الاوسط» في كلية «سواس» في جامعة لندن عن «الانعكاسات الاقليمية لثورة حماس، وتعامل الغرب معها».

واتهم كروك جهات في القيادتين الامريكية والاسرائيلية بانها وراء خطة مقاطعة حماس التي ستدفع مؤيدي الحركة الى الاتجاه نحو سياسات متطرفة وعنيفة على شاكلة ما تقوم به منظمة ابو مصعب الزرقاوي في العراق.

وسألته «القدس العربي» عما اذا كانت القيادتان الامريكية والاسرائيلية بكاملهما مؤيدتين لهذه السياسة في التعامل مع حماس، او ان جهات فيهما تعارض استمرار حملة التجويع القائمة حاليا ضد الحكومة والشعب فرد قائلا: «توجد جهات معارضة لهذه السياسة في البلدين ولكن اصحاب المشروع هم المسؤولان الامريكيان اليوت ابراهمز وجون هانا والمسؤول الاسرائيلي عاموس جلعاد، والثلاثة مقربون من مجموعة المحافظين الجدد في القيادة الامريكية ومن الجهة المتصلبة في اسرائيل. وهناك قياديون في امريكا، حسب قوله، يرون الرابط بين تجويع الفلسطينيين ومقاطعة حماس، من جهة، وازدياد الوضع سوءا في العراق». كما اضاف «ان القول باننا لا نتعامل مع الحكومات والمجموعات الاسلامية التوجه كحماس فيه الكثير من التناقض، فهناك منظمات اسلامية لديها ميليشيات وقامت بعمليات ضد قوات الاحتلال، وامريكا تتعامل معها ولم تمانع دخولها في الحكومة. هناك حوار يجري في القيادة الامريكية حول هذا الموضوع، وعلينا ان ننتظر لكي نعرف نتيجته وخلال هذه الفترة سيصبح الوضع اكثر سوءا وتوترا وسيعاني المزيد من الناس».

وكان كروك، الذي يتمتع بعلاقات لدى سائر الجهات، وهو الذي اشرف على التفاوض الذي ادى الى الافراج عن المقاتلين الفلسطينيين المختبئين في كنيسة المولد في الضفة في عام 2002، قد قال بانه ربما شعرت جهات في القيادة الاسرائيلية بخطأ ما يجري في التعامل مع حماس لانه سيؤدي الى تعزيز العنف، فسأله احد الحاضرين قائلا بان واشنطن في السنوات الاربعين الاخيرة نفذت كل ما تطلبه منها، فلماذا ستبدل الدولة العبرية اطماعها في الضفة الغربية وفي اقتطاع اجزاء منها فأجاب: «صحيح ان واشنطن تنتظر في العادة لتسمع ما يقوله رئيس الوزراء الاسرائيلي ثم تستجيب لطلباته ولكن هذا العام ستحدث الانتخابات نصف الموسمية للكونغرس واذا فاز الحزب الديمقراطي فيها في تشرين الثاني (نوفمبر) فان رئاسة اللجان في مجلس الشيوخ والنواب ستصبح بيد الديمقراطيين، وبالتالي سيشرفون على التحقيقات في المجازر التي ارتكبت في العراق وافغانستان وغيرهما. ان الفشل في العراق، سيفعل فعله ايضا في اضعاف القيادة الامريكية الحالية، كما فعل سابقا الفشل في فيتنام. وهذا الامر قد يؤدي الى تبديل تعاملها مع الفلسطينيين والعراقيين والمسلمين عموما».

واوضح كروك بان المجموعات الاسلامية الغاضبة بسبب تعامل المجتمع الدولي مع حماس قد لا ترتكب عمليات العنف، من الآن فصاعدا، في فلسطين واسرائيل وحدهما، بل في بيروت وعمان ومدن بريطانية كليستر وغيرها، اذن فهناك اهتزاز امني محدق في اوروبا انعكاساته اكثر خطورة لاوروبا مما هي لامريكا، ولهذا فالمشكلة حسب ما قال: بالنسبة لنا كأوروبيين امنية بالاضافة الى كونها سياسية وانسانية».

وفسر كروك قضية التعامل مع حماس وحزب الله والقيادات المماثلة قائلا بضرورة تحسين وضع تركيبة المفاوضات معهم. فبدلا من املاء الشروط عليهم من الضروري اختيار اشخاص للتفاوض معهم ينجحون في التركيز على الايجابيات. وقال انه تعلم هذه الطريقة خلال عمله كمفاوض مع السناتور جورج ميتشل في ايرلندا الشمالية وفلسطين، واذا وضعت اي مفاوضات في القالب المطلوب فانها من المرجح برأيه ان تنجح.

واكد كروك بان فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية لم يشكل مفاجأة لقيادة المنظمة التي كانت تحضر نفسها لهذا الفوز، حسب ما علم من خلال محادثاته مع قادتها قبل الانتخابات الاشتراعية بفترة اشهر. وقال ان هذه القيادة كانت تحضر لجانا ومؤسسات لتسلم السلطة. والنقطة الاهم في برنامجها هي ان تذكر اسرائيل نيتها في التوصل الى حل للدولة الفلسطينية حسب حدود 1967 والقرارات الدولية المتعلقة بهذه الحدود، وان تتعهد باحترام هذا الحق. والمطلوب برأيه، ان يقدم اليها اي طرح من جانب شخص او جهة تثق بهما، ويعتمد هذا المنطلق، ويوضح الخطوات والمراحل التي ستؤدي الى التطبيق والمؤسسات التي ستنشأ من اجله. واعتبر كروك بان مشكلة منظمة فتح انها ارادت انشاء الدولة قبل انشاء المؤسسات الفاعلة لهذه الدولة فيما رأت حماس العكس.

واشار كروك انه في مراقبته للمواقف الصادرة عن الاتحاد الاوروبي يسمع اقوالا بان المجموعة الاوروبية تؤيد القرارين 242 و338، ولكن لا احد في الاتحاد يجرؤ على التحدث عن حدود 1967.

وقال ان المسؤول الامني الامريكي السابق فلينت ليفريت، الذي كان يلعب دورا في الادارة الامريكية في السنوات الاخيرة، حاول ادخال قضية حدود 1967 في «خريطة الطريق»، التي كانت تحضر آنذاك، ولكنه جوبه بمعارضة قوية ولم ينجح في محاولته. وقيادة حماس، برأي كرورك، تدرك هذه الامور، ولذلك لا تريد تقديم الاعتراف باسرائيل على طبق من فضة من دون وجود نية لاسرائيل لاعطاء الفلسطينيين دولة حدودها حسب 1967. ورأى كروك انه حتى الرئيس الامريكي جورج بوش الابن عبر في احد خطاباته السابقة عن النية في تحقيق مثل هذه الدولة الفلسطينية.

واكد كروك بان الحركات السياسية الاسلامية موجودة بقوة في سائر انحاء العالم العربي وفي العالمين الاسيوي والاوروبي، ولم يعد بالامكان تجاهلها فيما القيادات الغربية تتصرف كالنعامة التي تطمر رأسها في الارض غير راغبة برؤية الحقيقة الموجودة في مصر والعراق ولبنان وغيرهم، وقال انه لا يمكن تغيير مجرى التيار عبر التجويع والقمع، بل ان هذه السياسات ستعطي مفعولا عكسيا. وقد يتطور الحقد لدى الفلسطينيين الذين يعانون في حياتهم اليومية ومعيشتهم ليصبح موجها ضد المنظمات غير الحكومية التي تحاول مساعدتهم، حسب قوله. واشار الى ان الصليب الاحمر وغيره ابلغاه بانهم بدأوا يشعرون بهذه الاجواء السلبية تجاههم.

واعطى امثلة على سياسات استخدمتها اسرائيل لدى غزوها للبنان في عام 1982 وحاولت خلالها معاقبة السكان الشيعة في الجنوب عبر حرمانهم من قوتهم ومياههم، وقد ادى ذلك الى تصلبهم بشكل اكبر وتحولهم لتأييد حزب الله والمقاومة العنيفة ضد الاحتلال.

ونبه كروك الى ان سكان غزة من مؤيدي حماس بدأوا يتأثرون بمواقف الزرقاوي ويتصرفون على طريقته في منظرهم الخارجي وقد تكون هذه برأيه الخطوة الاولى قبل اعتماد ممارساته وعملياته العنيفة.

وتساءل كروك عما سيحدث اذا فشلت ثورة حماس السياسية، كما تسعى بعض الجهات الاجنبية الى افشالها؟ فهل ستصبح الحكومة الفلسطينية تحت سلطة البنك العالمي بعد الهيمنة والابتزاز اللذين فرضتهما امريكا على مصارف العالم مانعة اياها من ايصال المساعدات اليها؟

الجواب برأيه ان حماس ستعتمد الراديكالية والمجابهة. فداخليا ستنطلق انتفاضة ثالثة مما سيجعل الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية غير قابل للتطبيق، وستستمر المفاوضات الاسرائيلية مع محمود عباس الذي لن يستطيع البت بالامور اذا تقرر عزل حماس عن العملية. والمطلوب، برأيه، دور اوروبي فاعل في اسرع وقت ممكن وعدم الانتظار حتى آخر الصيف لايجاد الآلية لحل المشكلة المتفاقمة. كما انه مطلوب، حسب قوله، من الجهات الامريكية والاسرائيلية التي تعارض سياسة المحافظين الجدد وحلفائهم في اسرائيل ان تتخذ مواقف اكثر حزما. ولكن للمؤسف قال كروك ان اصحاب القرار في امريكا واسرائيل يعتقدون بان هذه السياسة الفاشلة مع حماس قد تنجح.

اسرائيل تحاكم صحافيا من مناطق الـ48 بتهمة زيارة سورية في العام 2000

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

بدأت محكمة الصلح في عكا بالنظر في التهمة الموجهة ضد الصحافي محيي الدين خلايلة، وهو من قرية مجد الكروم الجليلية، انه قام عام 2000 بتنظيم زيارة عدد من الاطفال من القرى والمدن العربية في الداخل الفلسطيني الى سورية للقاء اقاربهم وذويهم هناك. يشار الى ان القانون الاسرائيلي يعتبر سورية دولة عدو وبالتالي فان أي مواطن يحمل جواز السفر الاسرائيلي يقوم بزيارتها يخالف القانون الجنائي. وحسب طلب هيئة الدفاع فقد قرر القاضي تأجيل النظر في القضية لكي يتسنى لهيئة الدفاع الاطلاع على مواد التحقيق التي جمعتها النيابة العامة الاسرائيلية. ومن اللافت ان القرار بمحاكمة الصحافي خلايلة جاء بعد ست سنوات من تنظيم الزيارة الى سورية، الامر الذي يقطع الشك باليقين بان وراء الاكمة ما وراءها.

وقال النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي محمد بركة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ان المحاكمة استفزازية وسياسية لا تستهدف المس بالصحافي محيي الدين خلايلة فقط، وانما هي محاولة بائسة ومستهجنة خاصة وانها تجري بعد خمس سنوات، الامر الذي يؤكد عدم مصداقيتها وجديتها ولو كانت القضية خطرة كما يدعون فلماذا لم يحققوا بها قبل ذلك، والتساؤل الكبير والسخيف كيف يمكن ان تشكل زيارة اطفال الى سورية خطرا على امن الدولة.

وتابع بركة مؤكدا أن المحكمة صورية اهدافها مكشوفة لا تتعدى كونها محاكمة سياسية موجهة ضد الجماهير العربية في البلاد وضد الشعب السوري الذي يتعرض لضغوطات امبريالية امريكية اسرائيلية.

واكد بركة موقفه الرافض لهذه المحاكمة السلطوية وطالب بوقف هذه المهزلة والغاء التهمة الموجهة ضد خلايلة والحملة المسعورة ضد الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد.

رئيس الحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني الشيخ رائد صلاح، قال انه لا يعقل ان نبقى رهينة لمزاج المؤسسة الاسرائيلية ومحاولاتها المتواصلة بهذه الانتقائية، والاستفراد بأبناء مجتمعنا ومحاولة محاكمتهم ومعاقبتهم على لا شيء باسم القانون.

فالاستاذ محيي الدين هو فرد من ضمن عشرات الالوف الذين زاروا سورية للالتقاء مع الاهل هناك، ان هذه المحاكمة انتقائية وقبيحة ومستهجنة ومرفوضة، ومعلوم ان خلايلة قد زار سورية اكثر من مرة وهو من المساهمين الرئيسيين لتنظيم الوفد الكبير الذي زار سورية في عهد الرئيس الراحل حافظ الاسد وفي حينه كان الوفد قد ضم العشرات من القيادات السياسية والدينية ومع ذلك لم يحاكم أي كان على خلفية المشاركة في الوفد.

شهود العيان يؤكدون لـ«القدس العربي» ان الشهيدين لم يشكلا خطرا على قوات الاحتلال التي منعت سيارة الاسعاف من نقلهما الى المستشفى

فرق الموت تجتاح نابلس .. «اقتل وابتسم» مصطلح اسرائيلي كان ضحيته الشابان سامح ووفا

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

لم يكن الفتى سامح نزار الشافعي (17 عاما)، من مدينة نابلس حينما غادر منزل عائلته متوجها الى مدرسته والابتسامة ترتسم على وجهه يشكل خطرا على جنود الاحتلال حينما اختلط دمه الطاهر بالعشب الاخضر، وذلك بعد اصابته بعيار ناري مطاطي في الرأس، ادى الى نزيف دماغي حاد مع تهتك في انسجة الدماغ ووجود كسر متعدد في قعر الجمجمة من الامام، مع خروج الدماغ للخارج من خلال جرح فروة الرأس، مع تورم دماغي حاد.

احد جنود الاحتلال صوب رصاصاته الغادرة تجاه الفتى سامح بينما كان متوجها الى مدرسته، وفتح الجندي نيران سلاحه نحوه رغم ان الشهيد لم يكن من راشقي الحجارة، فقد طلب الشهيد من جنود احدى الدوريات المرور ورفع يده عاليا وهو يقول لهم انه لا يرشق الحجارة، فما كان من احد افراد الدورية الا ان صوب سلاحه نحوه، واطلق النار عليه، ما ادى الى اصابته بجروح بليغة استشهد متأثرا بها بعد يومين.

المصور الصحافي شادي منى، الذي كان في منطقة الحادث وشاهد عملية القتل العمد، قال لـ«القدس العربي»، «رأيت ابشع الجرائم التي يرتكبها جنود الاحتلال، فقد اطلق الجنود الرصاص على جبين الشهيد سامح من مسافة قصيرة جدا تتراوح ما بين الـ 10 ـ 15 مترا، مع التأكيد على عدم وجود مواجهات في المنطقة او رشق للحجارة، قتلوا سامح وهم يضحكون ، قتلوه بدم بارد».

ناجح السايح، الذي صور ما حصل مع الشهيد سامح، جميع مشاهد الجريمة، قال «رأيت في منطقة الحادث شابا قادما من السهل ورافعا يديه ويقول اريد ان امشي، ولعدم وجود مواجهات في المنطقة اطفأنا الكاميرات، وبعد ذلك سمعنا طلقا ناريا واحدا، والجندي الذي اطلق الرصاص كان يضحك، وبعدها وجدت شابا ملقى على الارض، اطلق الجنود الرصاص بدم بارد وقتلوه، مع العلم انه لم تكن مواجهات في المنطقة».

امجد قذيح، مسعف في الاغاثة الطبية قال «كنا متواجدين بالقرب من مدرسة جردانة، فرأينا الشهيد سامح رافعا يديه ويريد المرور، فقام احد الجنود باطلاق النار عليه، وبعدها وجدنا الشهيد ملقى على الارض، رأينا منظرا فظيعا جدا، الاصابة كانت في جبينه، قتلوه ولم يكن يحمل حجرا في يديه، ومن مسافة قريبة جدا».

ووصفت مرفت شقيقها الشهيد بأنه كان متميزا في بيته وبين اصدقائه وجيرانه ومعارفه، وقالت: حادثة الاغتيال تلذذ بها الجندي لانه ضحك بعد اطلاق الرصاص على الشهيد سامح، الذي عرف بطيبته وتسامحه ومرحه وابتسامته الدائمة التي تشع نورا، كيف لا وهو من كان روح البيت وسعادته، فقد فقدنا مع كل قطرة دم نزلت من جبينه السعادة والروح والطفولة البريئة.

وكان للشهيد وفا ميسرة يعيش (24 عاما) قصة، لا تختلف كثيرا عن قصة الشهيد سامح، فقد استشهد، واصيب خاله فتح الله يعيش 65 عاما ونجلاه عيد وطارق بجروح متوسطة.

وبحسب رواية والد الشهيد ميسرة يعيش كما رواها لـ«القدس العربي» فانه سمع حركة غريبة حول منزله عند الساعة الثالثة من فجر نفس يوم السابع من نيسان (ابريل) الجاري، واعتقد ان هناك لصوصا يحاولون الدخول الى منزله فاتصل على الفور بابنه ميسرة الذي كان نائما في بيت خاله غرب المدينة وابلغه بالامر.

واضاف والد الشهيد: حضر ميسرة وخاله فتح الله وابنا خاله طارق وعيد بسيارتهم لاستطلاع الامر وما ان توقفت سيارتهم امام المنزل وهموا بالنزول منها، حتى اطلقت عليهم النار مما ادى الى اصابة فتح الله وولديه فيما تمكن ميسرة من الاختباء جانبا. وعندما راينا ما حدث نزلنا لاسعاف الجرحى، وبعد ذلك حاول ميسرة الاقتراب منا وعندها قام جنود اسرائيليون باطلاق النار عليه من دورية عسكرية كانت على بعد عدة امتار مما ادى الى استشهاده على الفور.

ونفى افراد العائلة ان يكون الشهيد وفا واقاربه الذين حضروا معه مسلحين، واكدوا انه لم يكن بحوزتهم سوى عكاز فتح الله الذي كان يتكئ عليه. كما نفوا ان يكون اي تبادل لاطلاق النار قد وقع في المكان.

وقال شاهد عيان كان يسكن بجوار منزل عائلة يعيش بانه شاهد من نافذة منزله عند الساعة الثالثة فجرا نحو 15 جنديا اسرائيليا حول منزل عائلة يعيش قبل حدوث اطلاق النار على السيارة.

وقال فراس خضر سائق سيارة الاسعاف التابعة للجان الرعاية الصحية ان جنود الاحتلال اجبروه على المرور على مسامير واسلاك شائكة كانوا يضعونها على الارض مما ادى الى اعطاب عجلات السيارة، رغم ابلاغه الجنود بانه يقل في سيارته جريحا لنقله الى المستشفى، مضيفا ان محاولاته باءت بالفشل لاقناع الجنود بالسماح له بنقل الجريح الذي كان يعاني من اصابة في يده الى المستشفى، وتم احتجازه لاكثر من ساعتين قبل ان يسمحوا له بالمرور، رغم انه لا يبعد سوى بضعة امتار عن المستشفى.

هنا سامح ووفا قتلا بدم بارد، مع ضحكة من جندي لا يعرف الا التلذذ في القتل، لكن روحهما الطاهرة ستبقى موجودة معنا ، ويبقى السؤال من سننعى في جرائدنا، ومن القادم ، طالما يوجد رخصة بالقتل وسفك الدماء.